

خطوط الهجرة غير الشرعية غرب البحر الأبيض المتوسط: خطر التنامي

وإشكالية المواجهة

Illegal migration routes in the western Mediterranean: the growing threat and the problematic of confrontation

سفيان فوكة

جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الدراسات السياسية والدولية

s.fouka@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/12/14

تاريخ القبول: 2022/07/06

تاريخ الاستلام: 2021/03/14

ملخص:

تمثل أهم خطوط الهجرة السرية من منطقتنا نحو أوروبا في طريقي غرب ووسط البحر الأبيض المتوسط، وبالرجوع الى وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية فإن إجمالي عمليات الكشف تكثف باستمرار في مواجهة الظاهرة، ولأن اختلفت خصوصيات دول المنطقة المصدرة؛ إلا أن التجربة تجدها جذورا مشتركة من حيث الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي نفسها الأسباب التي لم تتغير مخارجاتها بعد عشرية من انتفاضات المنطقة وشكلت بتضافرها واقعا معقدا يمهّد لبيئة خصبة من الأفكار والأفعال التي تنتهي إلى هذا الفعل في ظل استمرار نفس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولن يتم السيطرة على الظاهرة إلا بمعالجة الأسباب الدافعة لها، بالتالي فإن البحث عن أسبابها المستمرة يكتسي أهمية بالغة في رسم السياسات الرادعة وبعيدا عن التشخيص السليم لخلفياتها سيجعل منها سياسات عقيمة.

كلمات دالة: غرب البحر الأبيض المتوسط، وسط البحر الأبيض المتوسط، خطر تنامي، هجرة غير شرعية، كشف.

Abstract:

The Most Important Secret Migration Lines From Our Region To Europe Are On The Western And Central Mediterranean Routes, And Referring To The European Border And Coast Guard Agency, The Total Number Of The Detection Operations Carried Out Are Constantly Increasing In The Face Of The Phenomenon, The Common Roots Of This Political, Economic And Social Phenomenon Are The Same And Their Results Have Not Changed After A Decade Of Uprisings By The Peoples Of The Region Constitute A Reality Complex Which Paves The Way For This Type Of Emigration Which Will Be Dissuaded By Addressing The Causes That Motivate It, And Therefore, The Search For Its Persistent Causes Is Extremely Important In Developing Policies Of Deterrence.

Key Words: Western Mediterranean, Central Mediterranean, Growing Threat, Illegal Immigration, Ddetection.

مقدمة

تشهد بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط في شقها الغربي اختلالات سياسية وإقتصادية ليس مردها لغياب الديمقراطية وقصور التنمية فحسب؛ بل أيضا طابع الإكراه والقهر والتسلط في علاقات الحكم، في هذه المجتمعات يرى الفرد المقهور على الخضوع لا الإبداع، إن غياب الحرية والإبداع وقيم الديمقراطية والمواطنة والمشاركة الحقيقية لم يكن دون آثار على باقي نواحي الحياة ولعل الوضع يزداد سوءا في الدول التي ظنت أن واقعها سيكون أفضل بعد ما عرف بانتفاضات الحرية وكسر السلطوية، بيد أن الواقع اليوم وبعد عشرية من الزمن يؤكد لنا استمرارية القصور في أبواب التنمية والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة مع استمرار الأمية والبطالة والفساد والفقر؛ ما يجعل الهجرة سرا إلى الشمال هي الحل الأمثل في تصور قطاعات من سكان المنطقة في ظل هذه الظروف، إن قضية التنمية بسائر أشكالها تعرف خلال مشهودا في دول جنوب المتوسط الغربية وامتداداتها الإفريقية، ما يعني أن أحد أهم أسباب الهجرة غير الشرعية هو فساد نسق الحكم في المنطقة ومخلفاته الاجتماعية والاقتصادية التي لم تجد إلى غاية اليوم حلا لها.

بما أن الهجرة غير الشرعية عبارة عن ضياع لطاقات بشرية لا بد من توفير الظروف الملائمة لاستغلالها في التنمية والنهوض باقتصاديات جنوب المتوسط، فإن أهمية البحث في موضوع الهجرة غير الشرعية يتضح فيما يلي:

- الظاهرة مأساة تعانيها الإنسانية وتحمل مسؤوليتها أطراف متعددة ويتوجب على الطرف الأكاديمي النظر فيها بالبحث والدراسة للإسهام في الحد منها.
- الوقوف على أسباب وخلفيات الظاهرة ومدى استمرار مسبباتها بعد عشرية كاملة من انتفاضات المنطقة من أجل الحرية والديمقراطية والتنمية الشاملة.
- تقدير الموقف والتنبؤ بمستقبل الظاهرة يسمح بوضع الحلول العملية الناجعة دون الاعتماد فقط على أمانة الظاهرة وتغيب وضع حلول اقتصادية واجتماعية.

هكذا تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والإقليمية خصوصا في حوض البحر الأبيض المتوسط أمام تزايد محاولات الوصول من السواحل الجنوبية إلى سواحل الشمال؛ فبعد حوالي العشرية من حراك تونس وليبيا والمغرب وموريتانيا وبعد حراك الجزائر لم تبرح المنطقة مكانها في مؤشرات الديمقراطية والحرية والشفافية ومدركات الفساد، بل إن بعض دولها تراجع وانهار ليصنف مع الدول الفاشلة (فوكه، 2020، ص 103)، ما أدى إلى تعزيز دورها كبؤر للهجرة غير الشرعية لمواطنيها ولآخرين من الجوار اتخذوا منها معبرا لسهولة اختراق حدودها او لخمومية العبور منها للضفة الموازية. هذا ما يدفعنا للتساؤل بالنظر للخلفيات الأساسية للهجرة غير الشرعية في المتوسط وتطورها بعد عشرية من انتفاضاتها: ما هي أهم مسالك الهجرة غير الشرعية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط؟ وهل تتجه الضفة الجنوبية لغرب المتوسط للحد من الظاهرة وتفكيك شبكاتها وتعزيز قدرتها على الكشف؟ أم أنها ستعرف استمرارا لها ووهنا في السيطرة على حدودها؟

بناء عليه نفترض أنه: كلما ثبت عجز أنظمة الحكم في تحقيق التنمية الإنسانية وتجاوز القصور في مظاهرها وآلياتها من ديمقراطية وتوزيع عادل للثروة وخلق فرص التقدم والنماء في الضفة الجنوبية للمتوسط؛ كلما قلت السيطرة على الحدود وزادت موجات الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية وزاد نشاط شبكاتها الإجرامية فيها على نحو التصدير والعبور.

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة المناطق (Area studies) وهو منهج مركب يقترب من منهج دراسة الحالة لكنه يركز على المناطق ذات الخصائص المشتركة حضاريا وتاريخيا وثقافيا واقتصاديا، ويقوم هذا المنهج على الدراسة العلمية النظرية والامبريقية بتوظيف التخصصات المختلفة مثل علم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، بحيث تتصافر الجهود وتتركب في وصف

وتشخيص وتقصي أوضاع تلك المناطق وأهميتها ودورها والتنبؤات بشأنها، هكذا تقع دراسة المنطقة الغربية لحوض المتوسط وخصوصا الجنوبية منها ضمن اختصاص هذا المنهج.

يشير مصطلح حوض البحر الأبيض المتوسط الذي إلى الأراضي التي تحيط بهذا البحر، وهي أراضٍ تتبع كل من قارات العالم القديم، أفريقيا وأوروبا وغرب آسيا والأناضول، حيث يقع هذا البحر جغرافياً في قلب العالم ويتوسطه، ليتصل من الجهة الغربية بالبحر الأطلنسي من خلال مضيق جبل طارق، ويتصل من الجهة الشرقية مع بحر مرمرة من خلال مضيق الدردنيل، ومن الجهة الشمالية الشرقية مع البحر الأسود من خلال مضيق البوسفور، ويرتبط من الجهة الجنوبية الشرقية مع البحر الأحمر من خلال قناة السويس.

إن المنطقة محل البحث في هذه الدراسة تخص الجهة الغربية من هذا البحر والتي تتضمن سواحل أفريقيا الشمالية الممتدة من السواحل الليبية شرقا والسواحل التونسية والجزائرية في الوسط الغربي إلى سواحل المغرب غربا وما يقابلها من سواحل أوروبا الممتدة من الحدود الإيطالية شرقا إلى غاية الإسبانية غربا والمتضمنة فضلا عن هاتين الدولتين سواحل كلا من البرتغال وفرنسا ومالطة، تتضمن هذه الجهة الغربية من هذا الحوض ثلاثة خطوط انطلاق "شرقية" و"وسطى" و"غربية" تطرقت إليها الدراسة.

إن البحث في هذا الموضوع اقتضى وضع خطة تضمنت بعد المقدمة محورين أساسيين، الأول ورد تحت عنوان "الهجرة غير الشرعية ومساكنها في الحوض الغربي للمتوسط" وقد تطرق بعد التأصيل المفاهيمي للظاهرة إلى العنصر الموسوم بـ"الهجرة غير الشرعية بعد الانتفاضات العربية؛ خطوط غرب المتوسط السرية" وقد فصل في "وضعية الهجرة السرية ضمن خطوط الهجرة الغربية للمتوسط" ثم "وضعية الهجرة السرية ضمن خطوط الهجرة الوسطى للمتوسط".

أما المحور الثاني المعنون بـ "خلفيات الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط؛ استدامة أسباب المعضلة" فقد تناول بالبحث كلا من "الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ثم دور وأثر العولمة الثقافية وثورة المعلومات في استفحال الظاهرة، لتختتم الدراسة بخاتمة تتضمن نتائج الدراسة.

1. الهجرة غير الشرعية ومساكنها في الحوض الغربي للمتوسط:

حركة الهجرة ظاهرة قديمة في تاريخ البشر فالاكتشافات والنكبات والنزوح الجماعي والبحث عن مستقبل أفضل نتج عنه أشكال متعددة للهجرة في حقبة مختلفة مبنية على أسباب وخلفيات

سياسية واقتصادية واجتماعية، كما نجد في تجارب الأمم من المدائن والحضارات من قامت على أساس الهجرة ولا تزال الظاهرة محل تزايد مستمر(قدوري، بوكميش، 2020، ص1482).

غير بعيد في التاريخ والجغرافيا نجد هجرة الأوربيين إلى شمال إفريقيا قبيل النصف الثاني من القرن التاسع عشر امتدادا إلى النصف الأول من القرن العشرين والتي امتد إلى أعماق إفريقيا حاملة معها الأطماع التوسعية للإمبريالية، ومع الحرب العالمية الأولى ثم الثانية ستعرف المنطقة المتوسطة غربا حملة هجرات جديدة عكسية هذه المرة باتجاه أوروبا حيث ستجد هذه الأخيرة نفسها أمام الوضع الجديد الذي أفرزته الحرب ومقتضياتها من حاجة إلى المحاربين وإلى العمالة الأجنبية لتبدأ هجرة المغاربة ودول جنوب الصحراء إلى البلاد الأوربية (زوزو، 2007، ص 12).

حديثا ومنذ منتصف التسعينات ومع تزايد المد الإسلامي جنوب المتوسط واقتارانه بظاهرة "الاسلاموفوبيا" أضاف الأوروبيون للهاجس الاقتصادي والاجتماعي هاجسهم الجديد المتمثل في "البعد الأمني" (بن موسى، 2020، ص 249)، هكذا أخذت ظاهرة الهجرة طابعا أمنيا حيث لجأت الدول الأوروبية إلى اتباع سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات خاصة تتعلق بمسألة التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

مع الزمن تطورت مظاهر الهجرة في المتوسط وصارت أشهر أنواعها تلك الموصوفة بغير الشرعية أو السرية، ومن اللازم الإشارة لكون الظاهرة محل الدراسة صنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وقد تفاقمت عالميا في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال والنقل والمراقبة المشه للحدود والنزاعات العرقية أضافة للنزوح القسري (أبو حجلة، 1997، ص ص 91-92).

1.1. المفاهيم المتداخلة:

تتقاطع مفاهيم عديدة مع مفهوم الهجرة غير الشرعية ويمكن تفصيل ذلك كالآتي:

أ-الهجرة والتهجير: الهجرة حسب الموسوعة السياسية هي "الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة، أما التهجير فهو الإرغام على الهجرة بالقوة والتهديد" (الكياي، 1994، ص 67)، كما يمكن تعريفها على أنها "التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة دون أن نقيدها بمسافة معينة وإذا كانت حرة أو إجبارية، داخلية أو خارجية" (بوفير، 1977، ص 31)، ونجد من التعاريف أيضا ما يركز على العامل الاقتصادي كدافع للهجرة، "فهو العملية التي يذهب من خلالها

شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل" (Berger, 2000, p.15). حسب هذه التعاريف نجد الهجرة هي ترك شخص أو جماعة مكان إقامتهم للتنقل للعيش في مكان آخر، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة أطول من كونها زيارة أو سفر؛ كما تعني خروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق أو فراراً من الاضطهاد، وعليه قد تكون شرعية مقننة أو غير شرعية أي خارج أطر القانون.

ب-المهاجر: في اللغة العربية تطلق هذه الكلمة على الوافد على البلاد والنازح منها على حد سواء، أما في اللغة الفرنسية فتميز بين مصطلحين بخصوص المهاجر "Le migrant" عندما ينتقل إلى بلد آخر يسمى بالنسبة للبلد الجديد وافداً "Immigrant"، وعندما ينتقل إلى بلد جديد فهو بالنسبة لبلده الأصلي مهاجر نازح "Emigrant"، كما نجد من الباحثين من يذهب إلى أبعد من ذلك في تعريفه للمهاجر، فنجد من التعاريف: "المهاجر هو الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقوم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعتها" (George, 1976, p. 28)، ويختلف المهاجر عن اللاجئ في كون هذا الأخير يحوز بوصفه أجنبياً على الحماية القانونية للدولة المستقبلية في أطر ومناطق معينة في ظل القوانين حيث ينطبق عليه وصف لاجئ طبقاً للقانون الدولي (بن بوعزيز، 2017، ص316).

ج-الهجرة الشرعية: تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي يقبل تشريعها استقبال الأجانب، وتتم عن طريق الدخول إلى إقليم الدولة المعنية من الأماكن المحددة براً وجواً أو بحراً ويكون صاحبها مرفقاً بأوراق قانونية، فالهجرة حسب هذا المفهوم ظاهرة مقننة تنظمها اتفاقياته دولية فرضت على "الدول الوطنية" تعديل تشريعاتها الداخلية المرتبطة بالهجرة، لتجد هذه الأخيرة تنظيمها وحماية أوسع لها خاصة لما ارتبطت بظاهرة هجرة العمالة حيث القانون الدولي هو الذي يشرع وينظم الهجرة من أجل العمل (نور، المبارك، 2008، ص 25).

د-الهجرة غير الشرعية: من الصعب إيجاد تعريف دولي جامع للظاهرة محل الدراسة فكل يراها بعينه، على سبيل المثال لا الحصر ترى المفوضية الأوروبية أن الهجرة غير الشرعية هي "كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فييقون دون موافقة السلطات"، أما المكتب الدولي للعمل فقدم تعريفاً للهجرة

غير الشرعية "حيث يعتبرها الحالة التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين (بن الأخضر، فروحات، 2020، ص 171):

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلصة عن الرقابة المفروضة؛
- أشخاص يدخلون الإقليم قانونيا وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة؛
- "الأشخاص الذين رخص لهم بالعمل بموجب عقد ويخالفونه سواء بتخطي المدة المحددة له أو بالقيام بعمل غير مرخص به.

عموما يمكن القول أنها شكل غير قانوني للهجرة حيث يتم هروب المواطن من وطنه محاولا التسلل بصورة لا يسمح بها قانون البلد المراد العبور إليه مما يجعلها توصف أولا بأنها هجرة سرية وثانيا غير قانونية، وعليه يمكن الجزم أن "الهجرة السرية" و"الهجرة غير القانونية" و"الهجرة غير الشرعية" و"الهجرة غير النظامية" كلها مفردات تدل على فعل واحد مجرم، وفي الحقيقة المهاجر السري أو غير الشرعي ينتمي واقعا إلى نوع من أنواع الهجرة المعروفة أكانت إقتصادية أو أمنية أو حتى سياحية؛ غير أنه يختلف عن غيره من المهاجرين في كونه لا يلتزم بالتزامات والشروط المحددة من قبل الدولة المتواجد بها والمتعلقة بدخول وإقامة الأجانب (George, p.12)، هنا من الواجب التنبيه إلى ما يلي:

- بتحول الهجرة غير الشرعية إلى شكل متكرر من أشكال الهجرة ظهرت تنظيمات إجرامية مختصة تعرف بشبكات الهجرة السرية تجعل من هذه العملية تجارة لها.
- لا بد من التمييز بين ثلاثة أشكال من الدول في مسألة الهجرة وهي:
- **دول تصدير:** تعرف واقعا سلبيا يدفع مواطنيها إلى الهجرة غير الشرعية.
- **دول عبور:** المحطة الضرورية للوصول للدول المستقبلية وقد تشكل قاعدة خلفية يتم فيها حشد المزيد من الاستعداد للوصول للبلد المستقبل.
- **دول استقبال:** تشكل محطة الوصول والاستقرار بما تمنحه من فرص غير موجودة في وطن المهاجر غير الشرعي.

بالنسبة للدول المغاربية فإنه وبالإضافة لكونها دول انطلاق بالنسبة لمواطنيها فإنها بالنسبة للعمق الإفريقي هي محطات عبور ما يزيد من تعقيد عملية المراقبة الحدودية حيث تكون مزدوجة دخولا

وخروجاً؛ هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط غرباً نظراً لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهاناً أساسياً في العلاقات بين الضفتين.

هـ- الجريمة المنظمة: غالباً ما ترتبط الهجرة السرية بالجريمة المنظمة مما يستدعي الاهتمام بدراسة العلاقة بينهما، إنها ظاهرة إجرامية يقف خلفها جماعات معينة تستخدم العنف كأساس لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح، كما قد تتخذ من الإقليم الوطني صعيداً لنشاطها أو قد يتجاوز هذا النشاط الحدود الداخلية لتصير عبر وطنية، وتكون لها صلات بمنظمات مماثلة في دول أخرى (بسيوني، 2004، ص 11)، فالهجرة غير الشرعية تعتمد على شبكات سرية هي عبارة عن عصابات تنضوي ضمن منظمات إجرامية تعمل على تنظيم واستدراج وتوجيه المهاجرين، وتنتشر في المناطق المأزومة، لقد بات ملاحظاً أن منطقة المغرب العربي فضلاً عن كونها منطقة تصدير فهي منطقة عبور كبيرة لهذه الظاهرة بسبب امتداداتها الجغرافية الإفريقية (قلاع الضروس، 2020، ص 576) وما هو ما يجعلها مرتعاً لهذه العصابات وساحة للجريمة المنظمة.

2.1. -الهجرة غير الشرعية بعد الانتفاضات العربية؛ خطوط غرب المتوسط السرية:

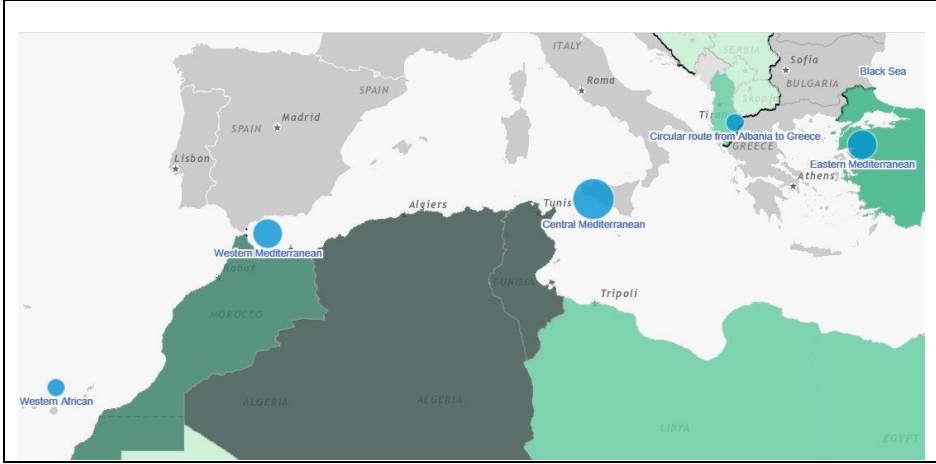
تغير العالم وتغيرت مصادر التهديد فبعد أن كان التخوف الأكبر خلال الحرب الباردة يأتي من الدول الأقوى التي تمتلك الترسانة النووية والصواريخ الباليستية المتخلفة وراء إيديولوجيات معادية، صار تهديد الأمن والسلم الدوليين اليوم يرتبط بتلك الدول المشقة الأكثر ضعفاً والتي تعاني من الاضطرابات الداخلية في شتى الميادين والمنتجة للأزمات والمصدرة لها خارج حدودها، ولعل أهم التهديدات المصدرة نجد الهجرة غير الشرعية نحو المناطق الأكثر أمناً واستقراراً وما تحمله معها من الأمراض المستعصية والجرائم المنظمة، فقضية الأمن قضية نسقية بتهديد أحد أنساقها الفرعية يتأثر الكل، وأمن العالم اليوم من أمن أوروبا وأمن هذه الأخيرة من جنوبها، لا يفهم والأمن بمعناه الضيق بل يشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، وهذا ما باتت موجات المهاجرين غير الشرعيين تخل به، فصار يقترب في النظر إلى ظاهرة الهجرة السرية اقتراباً آمناً مع تزايد ظاهرة الإرهاب العابرة للقارات.

في منطقة المتوسط تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية القادمة من البلاد المغاربية ودول الساحل الإفريقي المش، فأوروبا الموحدة والقوية لا ترغب في المزيد من المهاجرين غير المؤهلين فضلاً على أن يكونوا غير شرعيين، صار من اللازم إعادة النظر في هذا التهديد ومحاولة إيجاد آليات جديدة للحد منه، استوجب ذلك على الاتحاد الأوروبي التفاعل مع هذا الواقع في حيز من التعايش

والتصادم؛ لقد تطلب أول الأمر إنشاء ميكانيزمات أمنية ذات بعد سياسي واقتصادي واجتماعي وتطلب الثاني تفعيل آليات عسكرية لمواجهة الأخطار القادمة من الجنوب، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 رأى الغرب أنه طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية فسنشهد زيادة في الهجرة غير الشرعية وما قد تحمله معها من متطرفين، وهنا محاربة هذه الآفات لن تكون مهمة أمنية فقط بل تحتاج لتحديث البلاد التي تأتي منها الهجرة على أكثر من مستوى، لأن الوضع السيئ والمتخلف في أي بلد أصبح يؤثر على باقي دول المنطقة.

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر غيرت تاريخ العلاقات الدولية، كما غيرت سياسات كل من أوروبا الموحدة والولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، لقد زادت ظاهرة الهجرة السرية في خطورتها واقتربت بظاهرة الإرهاب، وعليه لن نجد مشروعاً إصلاحياً وجه للمنطقة العربية دون أن نجد ضمن بنوده مقترحات تتعلق بالهجرة غير الشرعية وذلك بالنظر للخطورة التي صارت تمثلها ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة من الجنوب، لقد تجاوزت بعدها الاقتصادي والاجتماعي وتمادت في جانبها السياسي لتصوغ جانباً مفعماً بالإرهاب، في نفس السياق فإن حلف الشمال الأطلسي يصنف دول جنوب المتوسط في خانة التهديد من خلال الحركات الإسلامية والمخدرات والهجرة والفقر.. فجنوب المتوسط يدرج ضمن جزء من العالم يسمى العالم الثالث حيث التخلف والفقر يشكّلان تهديداً حقيقياً للأمن والسلم الدوليين، لقد باتت سواحل الضفة المتوسطية الجنوبية المقابلة لأوروبا مصدر للظاهرة إما كدول انطلاق أو كدول عبور؛ وازدادت موجات الهجرات السرية الجماعية عبر خطوطها السرية في المتوسط ما يشكل هاجساً أمنياً قوياً وضغطاً كبيراً لأوروبا في تأمين مجتمعاتها وحراسة حدودها وسواحلها (أنظر الخريطة1):

خريطة 1. يوضح المسالك البحرية الرئيسة للهجرة غير الشرعية في البحر المتوسط



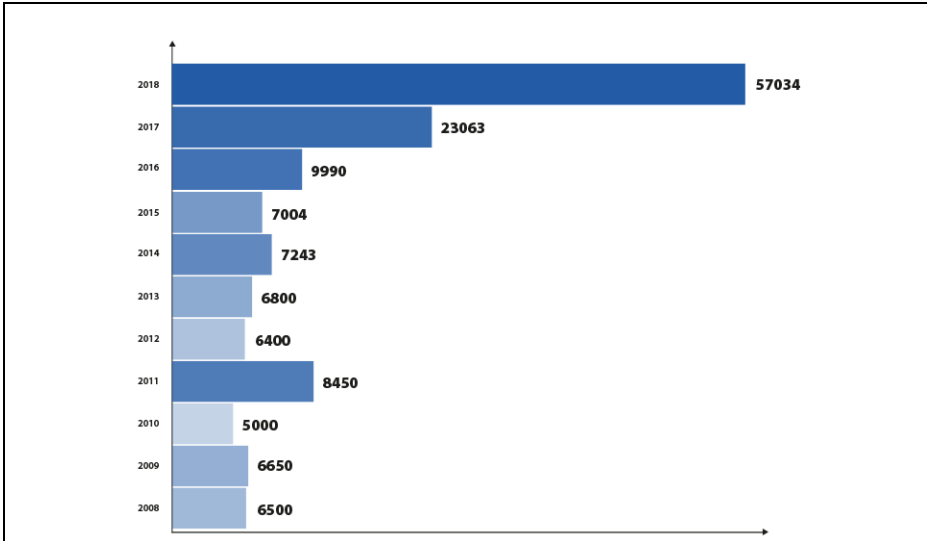
Source: European Border and Coast Guard Agency (Frontex), (2020), Migratory Map, Site web: <https://bit.ly/3f0QY1V>, consulté le 10/11/2020.

تتمثل أهم الخطوط المتوسطية للهجرة السرية في طريق غرب البحر الأبيض المتوسط وطريق ووسط البحر الأبيض المتوسط، وبالرجوع الى وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية (Frontex) فإن إجمالي عدد عمليات الكشف التي قامت بها الوكالة تضاعف وتكثف باستمرار في مواجهة الظاهرة، ولأن اختلفت التجارب والخصوصيات والإحصائيات لكل دولة أو منطقة؛ إلا أن التجربة تجدها جذورا مشتركة من حيث الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي نفسها الأسباب التي يمكن إرجاع الهجرة غير الشرعية إليها في مختلف البؤر هذه العوامل المتداخلة التي لم تتغير مخرجاتها بعد عشرية من انتفاضات شعوب المنطقة تشكل بتضافرها واقعا معقدا يهدد لبيئة خصبة من الأفكار والأفعال التي تنتهي إلى الهجرة غير الشرعية ولن يتم علاج هذه الآفة إلا بتفكيك هذا الواقع المركب، والذي يظهر غالبا في فشل أو غياب أشكال ومظاهر التنمية الإنسانية التي لم يتغير منه الكثير يومنا هذا.

أ-وضعية الهجرة السرية ضمن خطوط الهجرة الغربية للمتوسط:

مع حلول العام 2018 أصبح غرب البحر الأبيض المتوسط الطريق الأكثر استخداما في الهجرة السرية إلى أوروبا (أنظر الشكل 1):

شكل 1. يوضع حالات الكشف عبر المعابر الحدودية غير الشرعية غرب البحر المتوسط



Source: European Border and Coast Guard Agency (Frontex), (2020), Migratory-routes: central-mediterranean-route, Site web: <https://bit.ly/3kwbsAK>, consulté le 10/11/2020.

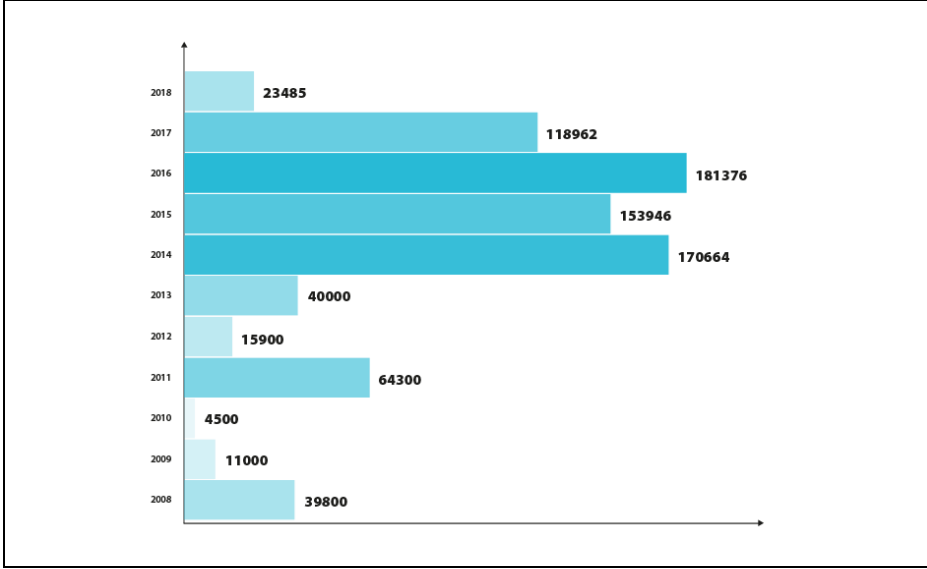
لقد تضاعف عدد عمليات الكشف في 2018 للعام الثاني على التوالي لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 57,034 عملية، كان المغرب نقطة الانطلاق الرئيسية إلى أوروبا بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين وارتبط معظم ضغط الهجرة المسجل على هذا الطريق بالمهاجرين من دول جنوب الصحراء الكبرى، ومع نهاية 2018، بدأ عدد المهاجرين المغاربة في الزيادة، وشكل المهاجرون الذين يزعمون أنهم قاصرون 9٪ من الوافدين على هذا الطريق، كان مواطنو المملكة المغربية أول جنسية يتم اكتشافها على الطرق البرية والبحرية، يليهم الغينيون والماليون والجزائريون، بلغت حالات الهجرة غير الشرعية العام 2020 ما بين شهري يناير وأكتوبر 13396 حالة، والملاحظ أن أهم خمس دول منشأ للمهاجرين غرب البحر الأبيض المتوسط هي الجزائر المغرب مالي غينيا إضافة الى مواطنين من جنوب الصحراء لم يتم تحديد جنسياتهم (Frontex, 2020).

ب-وضعية الهجرة السرية ضمن خطوط الهجرة الوسطى للمتوسط:

تم استخدام امتداد البحر الأبيض المتوسط بين شمال إفريقيا وإيطاليا من قبل مئات الآلاف من المهاجرين في السنوات الأخيرة، على الرغم من أنها شهدت انخفاضاً كبيراً في عدد

عمليات اكتشاف المهاجرين غير الشرعيين منذ صيف 2017، وبحلول العام 2018، شهد طريق وسط البحر الأبيض المتوسط أكبر انخفاض في عدد المهاجرين غير الشرعيين (الشكل 2):

شكل 2. يوضح حالات الكشف عبر المعابر الحدودية غير الشرعية وسط البحر المتوسط



Source: European Border and Coast Guard Agency (Frontex), (2020), Migratory routes: central Mediterranean route, Site web: <https://frontex.europa.eu>, date de consultation :10/11/2020.

لقد انخفض إجمالي عدد المعابر الحدودية غير النظامية بنسبة 80٪ على هذا الطريق أي إلى 23485 مهاجر، وهو أقل عدد منذ العام 2012، حلت تونس مكان ليبيا كبلد المغادرة الرئيسي للمهاجرين الذين تم اكتشافهم على الطريق إلى وسط البحر الأبيض المتوسط في الربع الأخير من عام 2018، وانخفض المغادرين من ليبيا بنسبة 87٪، في حين تراجع المغادرون من الجزائر بمقدار النصف تقريبا، كان التونسيون والإريتريون أكثر الجنسيين تمثيلا على هذا الطريق، حيث شكلا معا أكثر من ثلث المهاجرين الذين تم اكتشافهم، وأما ما بين يناير وأكتوبر من العام 2020 وصل عدد الحالات إلى 28424 حالة، وكانت أهم 5 دول منشأ للمهاجرين هي تونس التي عرفت 11142 حالة والسودان بـ 1421 حالة وساحل العاج بـ 1288 حالة تليها الجزائر بـ 1211 حالة (European Border and Coast Guard Agency, 2020).

2. خلفيات الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط؛ استدامة أسباب المعضلة:

تعاظمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ولن يتم ردها والسيطرة عليها إلا بمعالجة الأسباب الدافعة لها، بالتالي فإن البحث عن أسبابها المستمرة يكتسي أهمية بالغة فرسم السياسات الرادعة بعيدا عن التشخيص السليم لخلفيات الظاهرة سيجعل منها سياسات عقيمة، ويمكن القول بوجود عدة خلفيات وأسباب تدفع بمواطني الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط للهجرة إلى بلدان الشمال بطرق غير قانونية في ظل استمرار نفس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذه الأسباب يمكن وتفصيلها كالتالي:

1.2. الأسباب السياسية:

تكمن في غياب الديمقراطية واستمرار انتهاك حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في المشاركة في الحياة العامة والحق في حرية التعبير وقد تعداها أحيانا لتوظيف العنف (غربي، قريبيز، 2020، ص ص 147-148)، ولعل تشابك هذه الظواهر السلبية يظهر من خلال ترتيب الدول المغاربية في مؤشر حرية الدول الفاشلة في العالم، (أنظر الجدول 1) :

جدول 1. يوضح تصنيف الدول المغاربية ضمن الدول الأكثر هشاشة في العالم 2019

الدولة	التصنيف المغاري	التصنيف الدولي	درجة التحذير
ليبيا	1	28	قصوى
موريتانيا	2	31	قصوى
الجزائر	3	72	مرتفع
المغرب	4	78	مرتفع
تونس	5	95	مرتفع

Source: Fund for peace, (2019), Fragile States Index: Annual report, Washington, D.C, pp. 06-07.

إذ يشير "صندوق السلام" ان المنطقة تحتضن دولتان فاشلتان هما ليبيا وموريتانيا، بينما درجة التحذير لباقي الأقطار أي تونس والجزائر والمغرب هي درجة مرتفعة بالنظر إلى ضعف المؤسسات وغياب سيادة القانون وتفشي النزاعات وعدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد بمختلف صوره وأشكاله (أنظر الجدول 2):

جدول 2. يوضح ترتيب الدول المغاربية في المؤشر العالمي لمذكرات الفساد 2018

الدولة	من 100 درجة	الترتيب العالمي
تونس	73	43
الجزائر	105	35
المغرب	73	45
ليبيا	170	17
موريتانيا	144	27

Source: Transparency International, (2019), Corruption around the World in 2019, 2019, sur Corruption Perceptions Index: shorturl.at/pszQX, Consulté le 01/01/2020.

حيث أن المنطقة عرفت معدلات فساد مرتفعة تتقدمها ليبيا ثم موريتانيا فالجزائر ثم تونس والمغرب، ولا يمكننا إغفال أن دول الضفة الجنوبية من البحر المتوسط لا تزال تشهد تأخرا كبيرا فيما يتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد والرشادة في تسيير مواردها، وهذا يجعل شعوبها تعاني من الأنظمة التسلطية، يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" (Kofi Annan) (1938-2018) في هذا الشأن "بأن الحكومة الرشيدة قد تكون بمثابة العامل الأهم في الصراع ضد الفقر ومن أجل التنمية" وهو الغائب الأكبر في المنطقة (دخالة، 2014، ص 14).

2.2. الأسباب الاقتصادية:

تمثل أهم الأسباب الاقتصادية في تدني معدلات النمو الاقتصادي وتفشي الفقر والبطالة وما ترتب عليها من تدن لمستوى المعيشة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنية الأساسية وسوء التغذية وتفشي الأوبئة والأمراض المتزامن مع فشل السياسات الحكومية المستمر، فاستمرار عجز حكومات المنطقة في طرح حلول جذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة وعدم القدرة على توفير فرص عمل يبعد المجتمع عن البحث عن الاستقرار الدائم لغياب إمكانية تحقيق حياة أفضل ما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاغتراب التي تدفع الشباب إلى محاولات الهجرة الجماعية عبر المتوسط، تتفاوت معدلات الفقر بين الدول المغاربية حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2018 (انظر الجدول 3):

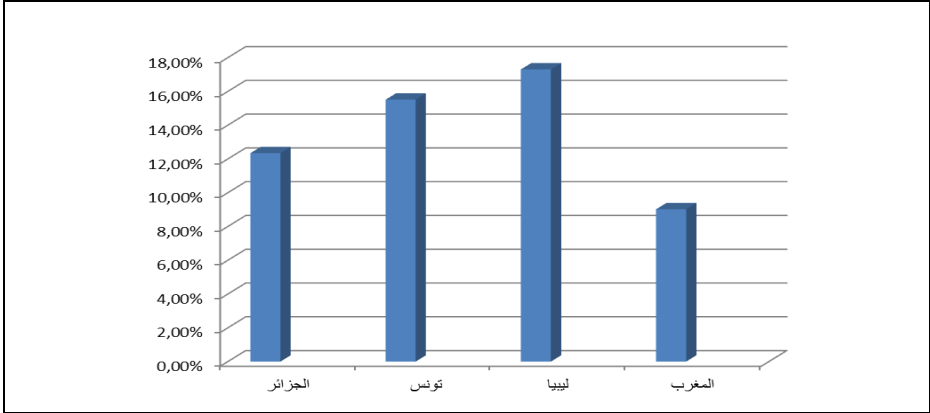
جدول 3. يوضح نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني 2018

الدولة	تونس	موريتانيا	الجزائر	المغرب
نسبة الفقر	15,5%	31%	5,5%	4,8%

المصدر: صندوق النقد العربي، (2018)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ص 33.

لقد قدرت نسبة السكان تحت خط الفقر بنحو 15,5% من إجمالي سكان تونس، وبغلت هذه النسبة أقصاها في القطر الموريتاني بنسبة 31%، بينما سجلت كل من الجزائر والمغرب نسب فقر تقل عن 10%، كما ترتفع معدلات البطالة في هذه الأقطار (انظر الشكل 3):

شكل 3. يبين نسب البطالة في دول المغرب العربي سنة 2019



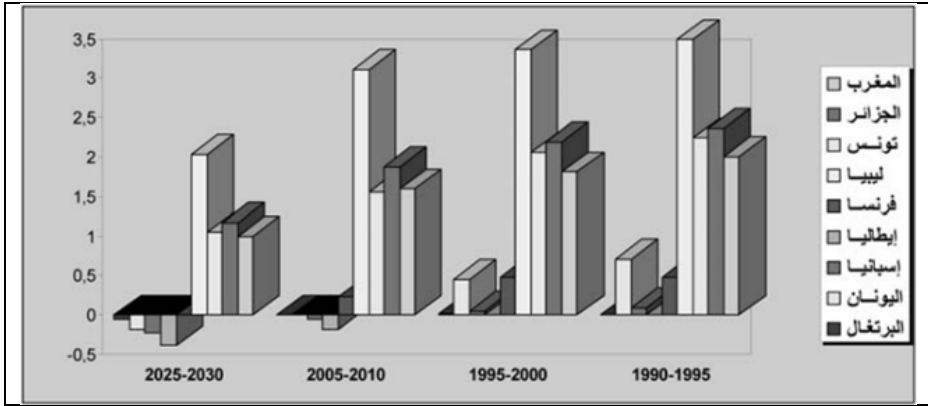
المصدر: من إعداد الباحث إستنادا على معطيات منظمة العمل الدولية

لتتراوح بين 9% و 17% بين السكان المؤهلين للعمل العام 2019 ما يخفض من نسب الإعاقة في هذه المجتمعات ليزيد من حجم الفقر والفاقة فيها.

3.2. الأسباب الاجتماعية:

تدور الهجرة غير الشرعية في مجالين مختلفين ديموغرافيا، أحدهما يعرف زيادة كبيرة في النمو السكاني الغير متناسب مع النمو الاقتصادي تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية، والثاني يعرف انخفاضا في النمو السكاني وخاصة فئة الشباب وهذا ما يجعله في أمس الحاجة إلى اليد العاملة، وبالنسبة لدول جنوب المتوسط فإن نموها السكاني مرشح للارتفاع على مدى العشرين سنة القادمة حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة (انظر الشكل 4)، ففي سنة 1997 قدر عدد سكان الدول المطلة على حوض المتوسط بحوالي 300 مليون نسمة هذا الرقم سوف يرتفع إلى حوالي 500 مليون نسمة في حدود العام 2025 (Bichara, 1994, p. 66).

شكل4. مقارنة بين نسبة النمو الديموغرافي في صفتي المتوسط (1990-2030)



Source: Claude Gérard, (2002), Migrations en Méditerranée, Paris: ed Ellipses, p.20.

من النتائج الأولى للانفجار الديموغرافي في المنطقة المغاربية نجد مشكلة البطالة، والتي تكون أحد الأسباب الرئيسة للهجرة إلى أوروبا المقابلة جغرافيا لوجود فرص عمل أكبر أمام تراجع نسب الشباب وما يقابلها من انخفاض اليد العاملة ما يجعل الهجرة سرا نحو الضفة الأخرى أمل الشباب في حياة افضل لدى جمهور واسع من هذه الفئة العمرية حسب بعض الدراسات الميدانية (سيواني، 2018، ص 57)، لقد سجلت المنطقة حسب ما تقدم نسب بطالة مرتفعة وحسب التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية للعام 2018 فقد بلغت معدلات البطالة الإجمالية في شمال إفريقيا حوالي 11,5% أي ما يقارب 8.7 مليون شخص معظمهم من الشباب والنساء (International labour organization, 2018, p. 13)، وستزيد إشكالية البطالة حدة امام عجز اقتصاديات الدول المغاربية على توفير مناصب العمل خصوصا نسب النمو الديمغرافي المرتفعة المتوقعة في المنطقة (الجدول 4).

جدول 4. توقعات نسب النمو الديمغرافي في دول المغرب العربي (2030-2025)

الدولة	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا
النسبة النمو الديمغرافي المتوقعة	%01	%1.17	%1.05	%2.03

Source: Claude Gérard, op. cit., p.20.

4.2. العولمة الثقافية واثرة المعلومات:

ثورة المعلومات والاتصالات من أهم ملامح العصر الراهن ومن أبرز سمات هذه الثورة أنها عابرة لحدود الدول بظهور ما يعرف "بالقرية الكونية" حيث يصعب على أية دولة أن تمنع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من خارج حدودها من خلال شبكة الإنترنت والقنوات الفضائية، وعليه -رغم "الفجوة الرقمية" "digital gap" بين الشمال والجنوب- تعد ثورة المعلومات والاتصالات من أهم تحليلات ظاهرة العولمة "Globalization" التي تنامت بشكل كبير خلال العقدین الأخيرین (النقري، 2002، ص 215).

من المؤكد أن هذه الظاهرة ذات تأثير على الحياة في الدول النامية بصفة عامة وفي الضفة الجنوبية للمتوسط بصفة خاصة بحكم التقارب الجغرافي بين الضفتين في هذه الناحية من العالم، ويمكن القول أن "العصر الرقمي" يعيد إلى حد ما إمكانية إعادة تقسيم العالم إلى ثنائيات "شمال-جنوب" و"غرب- شرق"، فالفجوة الحضارية التقليدية بمكوناتها وعناصرها العديدة قابلة لإعادة النظر والفهم من بعض المنظورات الجديدة وفي حدود معينة (النقري، ص 219).

في هذا الصدد تؤكد الدراسات المسيحية الحديثة أن نسبة مرتفعة من شباب المنطقة عبروا عن رغبتهم في الهجرة من بلادهم بسبب التعرض المتزايد لآثار العولمة خاصة في جانبها المعلوماتي حيث تسارعت معدلات شعور الناس في الدول المغاربية بالإحباط إزاء أداء دولهم، لقد أتاح التطور في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من تمكين الشباب الاطلاع بكثافة على التطورات الجارية في أوروبا بما فيها ارتفاع مستويات الرفاهية الاجتماعية وممارسات الحرية، وبالمقارنة مع الأوضاع الداخلية اتضح مدى الجمود في مجتمعات المنطقة بقي مستمرا حتى بعد حراكها (شابي، 2020، ص ص 170-171)، لقد "صار الفرد في الضفة الجنوبية لغرب المتوسط موجودا بين عالمين؛ أحدهما يتغير بسرعة يصعب ملاحقته والآخر مستقر لدرجة الجمود ولا يمكن اعتباره إيجابيا"، الأمر الذي عمق من الرغبة في الالتحاق بهذا العالم وما يمنحه من فرص، فثورة المعلومات منحت سكان المنطقة فرصة المقارنة بين ما يجري في هذه الدول وبين ما تشهده بلادهم، وكل ذلك يساهم في تغذية طموحاتهم وتطلعاتهم، ويظهر عمق الإشكال في القدرة على تمحيص ما يتم تلقيه من معلومات في ظل هذه الثورة أمام المعدلات المرتفعة من الأمية التي تسود المنطقة (الجدول 5) إذ تتراوح ما بين 9% إلى 48% في الدول المغاربية.

جدول 5. يوضح نسبة الأمية في بلدان المغرب العربي وفق منظمة اليونسكو 2018

الدولة	تونس	موريتانيا	المغرب	الجزائر	ليبيا
نسبة الامية	18%	48%	28%	20%	9%

المصدر: عقبة الأحمد، جيل الضياع العربي.. 100 مليون لا يقرؤون ولا يكتبون، 2018، موقع الجزيرة نت، الرابط: <https://bit.ly/2HtX26v>، تاريخ التصفح: 2020/09/10.

خاتمة:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة شائكة من حيث المسببات والآثار الإنسانية الناجمة عنها، إن المهاجر غير الشرعي قبل أن يكون مجرماً من وجهة نظر القوانين فهو ضحية الأوضاع التي يعيشها والتي تعود الى الفشل في خلق التنمية والتوزيع العادل للثروة في ظل قصور النظم السياسية للصفة الجنوبية للمتوسط في تحقيق النزاهة والنجاعة، إن ما تم ترصده من مؤشرات ومعطيات في هذه الدراسة يدل على أن مسببات الهجرة السرية لا زالت مستمرة في هذه الجهة من العالم حتى بعد الانتفاضات التي تابعت بعد العام 2010 والتي يبدو أنها لم تغير كثيراً في وضع المنطقة؛ ما يعني استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتفاقمها لا بسبب استمرار الفشل الدولاتي في ليبيا وموريتانيا من جهة واستمرار القصور التنموي في تونس والمغرب والجزائر فحسب ولكن بتشكيل قناعة مفادها أنه لا أمل في التغيير، في هذا السياق توصلت هذه هي الدراسة لنتائج أخرى هي:

- الهجرة غير الشرعية هي قبل كل شيء "حركة إنسانية متعثرة" تحمل في طياتها الكثير من الآلام والأحزان؛ مما يقتضي ضرورة عدم إغفال الطابع الإنساني في التعامل معها.
- الظاهرة معبرة عن قصور الدولة في الضفة الغربية لجنوب المتوسط وامتداداتها الجنوبية في أن تكون وطنية وأن تكون للجميع، أو أن تكون بكل بساطة "دولة" على كبر هذا المصطلح، بما معناه أن الهجرة السرية هي الانعكاس المباشر لعدم إنتاج بيئة داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان، أي عدم تحقيق العقد الاجتماعي الذي أنشئ ظاهرة الدولة وأوجدتها، إن فشل هذا العقد أو تعثره هو السبب الغالب لهذه الظاهرة .
- من حق دول الاستقبال والعبور أن تتخوف من هذه الظاهرة وأن تقابلها بحلول أمنية ما دام هذا النمط من الهجرة غالباً ما يتحالف مع الجرائم المنظمة ما يجعله خطيئة مركبة داخل دول التصدير والعبور ودول الاستقبال.
- هذه الجرائم المنظمة تجد لها ارتباطاً وثيقاً بالهجرة غير الشرعية، مما جعل من هذه الأخيرة مدعاة للتدخل ولتقويض السيادة الوطنية، من خلال الإملاء الخارجي والضغط

الأجنبي -التي تعاني من هشاشة الحدود- على الدول المصدرة ودول العبور التي لم تتمكن من كبح مواطنيها ومواطني الدول الأخرى من استغلال حدودها واحترافها باتجاه الضفة الأخرى.

- دول جنوب المتوسط الغربية تجد نفسها معنية هنا كونها لم تنجح بعد في خلق نموذج تنموي صلب متكامل مما يجعل مواطنيها فواعل في هذه الظاهرة، كما أنها دول تقع بين أوروبا -القبلة الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين في المنطقة- وبين إفريقيا وما تحمله من فاقة وصراعات وبؤس ولا استقرار، مما يجعلها دول عبور، إن خصوصية المنطقة اليوم تربط بين الهجرة غير الشرعية وبين ظاهرة الإرهاب، مما يجعل نظرة أوروبا التاريخية لجنوب المتوسط تزداد تعقيدا مما يستدعي تدخل هذه الأخيرة بمختلف الصيغ وحتى استباقيا للحد من هذه الظاهرة، وبصور قد تتخذ أشكالا عدة.

إن ضمان الحرية واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية وخلق الفرص الاقتصادية وإقامة دولة الحق والقانون ومكافحة الفساد وخلق الفرص؛ وحدها تضمن بدايات العزوف عن هذه الظاهرة، ولعل الدول المعنية ومن ورائها دول الشمال لها أن تدرك أنه من الأجدر إنفاق أموال أكثر في تنمية الجنوب حتى تحتزل إنفاقها مستقبلا في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أبو حجلة عمران، حالات فوضى-الآثار الاجتماعية للعملة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.
- الأحمد عقبة، جبل الضياع العربي.. 100 مليون لا يقرؤون ولا يكتبون، 2018، موقع الجزيرة نت، الرابط: <https://bit.ly/2HtX26v>، تاريخ التصفح: 2020/09/10.
- بسيوني، محمود شريف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، دار الشروق، القاهرة، 2004.
- بن الأخضر محمد، فروحات، السعيد، الجريمة المنظمة: الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر أنموذجا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020.
- بن بوعزيز اسية، حق اللجوء واشكالية الهجرة غير الشرعية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، 2017.
- بن موسى نبيل، وغليسي، أحلام، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، عدد 02، 2020، ص ص 242-258.
- بوفير، ليون وآخرون، الهجرة الدولية، ماضيها حاضرها ومستقبلها، المطبعة الاردنية، عمان، 1977.
- دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في المتوسط: "تداعياتها واليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، 2014.
- زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- سيواني لطفي، رواق، عبلة، العوامل المؤدية الى الهجرة غير الشرعية (الحرقه) لدى الشباب الجزائري، LAPSI، العدد 15، 2018.
- شابي محمد، الاعلام والهجرة غير الشرعية؛ دراسة ميدانية في إقليم ولاية عنابة، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 09، العدد 03، 2020.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2018.
- غريبي يحيى، قريبيز، مراد، الحماية المقررة للمهاجرين غير الشرعيين في ضوء تنامي الهجرة غير الشرعية، صوت القانون، المجلد 07، العدد 01، 2020.
- فوكة سفيان، الوهن الديمقراطي في العالم العربي: الدولة الهشة وممانعة التغيير، حوليات جامعة قلمة، المجلد 13، العدد 02، 2020.
- قدوري نزيهة، بوكميش، لعل، الهجرة العائدة ودورها في تنمية بلد المنشأ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2020.

قلاع الضروس سمير، إشكالية الهجرة غير الشرعية في الساحل والصحراء الكبرى، وانعكاسها على تزايد النشاط الإرهابي والجرامي واستراتيجية مواجهتها دوليا، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 05، 2020.

الكيالي عبد الوهاب، وآخرون، الموسوعة السياسية، ج7، المؤسسة العربي للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

مجموعة باحثين، العرب وتحديات المستقبل، الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.

نور عثمان، المبارك، ياسر، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2008.

ثانيا-مراجع باللغة الأجنبية

- Berger, Nathalie, La Politique europeenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspectives, Bruylant, Bruxelles, 2000
- Bichara, Elkhader, l'Europe et la méditerranée géopolitique de la proximité, harmattan, Paris, 1994.
- European Border and Coast Guard Agency (Frontex), 2020, Site web: <https://frontex.europa.eu>, date de consultation :10/11/2020.
- European Border and Coast Guard Agency (Frontex), Migratory Map 2020, Site web: <https://bit.ly/3f0QY1V>, consulté le 10/11/2020.
- European Border and Coast Guard Agency (Frontex), Migratory-routes: central-mediterranean-route 2020, Site web: <https://bit.ly/3kwbsAK>, consulté le 10/11/2020.
- European Border and Coast Guard Agency (Frontex), Migratory-routes: western-mediterranean-route 2020, Site web: <https://bit.ly/3eYwkzq>, consulté le 10/11/2020.
- Fund for peace, Fragile States Index: Annual report ,Washington, D.C. 2019.
- George, Pierre, Les migrations internationales, Presses Universitaires de France, Paris, 1976.
- Gérard, Claude, Migrations en Méditerranée, ed Ellipses, Paris, 2002.
- International labour organization, World employment social outlook: Trends 2018, International labour office, Geneva, 2018.
- Transparency International, Corruption around the World in 2019, 2019, sur Corruption Perceptions Index: shorturl.at/psqZX, Consulté le 01/01/2020.